النفط يتجه لثاني خسارة أسبوعية متتالية

20 ديسمبر، 2025

انخفضت أسعار النفط اليوم، ومن المتوقع أن تغلق على انخفاض للأسبوع الثاني على التوالي، حيث طغت احتمالات التوصل إلى اتفاق سلام بين روسيا وأوكرانيا على المخاوف بشأن اضطراب الإمدادات الناجمة عن الحصار المفروض على ناقلات النفط الفنزويلية.

انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 9 سنتات، أو 0.2%، لتصل إلى 59.73 دولارًا للبرميل بحلول الساعة 04:56 بتوقيت غرينتش، بينما انخفض سعر خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 13 سنتًا، أو 0.2%، ليصل إلى 56.02 دولارًا للبرميل.

على أساس أسبوعي، انخفض سعر خام برنت بنسبة 2.3%، بينما انخفض سعر خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 2.5%. وقال الرئيس الأمريكي دونالد ترمب يوم الخميس إنه يعتقد أن المحادثات الرامية إلى إنهاء الحرب في أوكرانيا "تقترب من تحقيق نتائج ملموسة" قبل اجتماع أمريكي مع مسؤولين روس في نهاية هذا الأسبوع.

وفي سياق آخر، لم يتضح بعد كيف ستنفذ الولايات المتحدة إعلان ترمب بفرض حصار على ناقلات النفط الخاضعة للعقوبات التي تدخل وتخرج من فنزويلا، والتي تمثل حوالي 1% من الإمدادات العالمية. في خطوة غير مسبوقة، صادر خفر السواحل الأمريكي الأسبوع الماضي ناقلة نفط فنزويلية.

وقال توني سيكامور، المحلل في شركة آي جي، يوم الجمعة: "إن حالة عدم اليقين بشأن تفاصيل تطبيق الإجراءات، والتفاؤل بإمكانية التوصل إلى اتفاق سلام محتمل بقيادة الولايات المتحدة في أوكرانيا، يخففان من المخاوف المتعلقة بالإمدادات العالمية ويحدان من علاوات المخاطر الجيوسياسية".

ويرى محللون أن اتخاذ المزيد من الإجراءات ضد النفط الروسي قد يشكل خطراً أكبر على إمدادات السوق من الحصار الذي فرضه ترامب على ناقلات النفط الفنزويلية. ووفقاً لمصادر، سمحت فنزويلا يوم الخميس لناقلة نفط خام عملاقة غير خاضعة للعقوبات بالإبحار إلى الصين.

ولم يتضح بعد كيفية تطبيق الحصار الأمريكي. وكان خفر السواحل الأمريكي قد اتخذ الأسبوع الماضي خطوة غير مسبوقة باحتجاز ناقلة نفط فنزويلية، وقالت مصادر إن الولايات المتحدة تستعد لمزيد من عمليات الحظر المماثلة. يشكل النفط الخام الفنزويلي حوالي 1% من الإمدادات العالمية.

ويتوقع محللون في بنك أوف أمريكا أن يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تقليل المعروض، مما قد يمنع انهياراً حاداً في الأسعار. فإذا بلغ متوسط سعر خام غرب تكساس الوسيط 57 دولارًا للبرميل في عام 2026، وهو ما يتماشى مع توقعاتهم، فقد ينخفض إنتاج النفط الصخري الأمريكي بمقدار 70 ألف برميل يوميًا.

وقال سايكامور من شركة آي جي: " ان أي ارتفاع من المستويات الحالية يتجاوز مستوى المقاومة عند حوالي 56.70 إلى 56.90 دولارًا سيعزز فرضية أن الانخفاض الحاد الذي شهده السوق هذا الأسبوع إلى أدنى مستوى له عند 54.98 دولارًا كان انخفاضًا وهميًا". وأضاف: "في المقابل، فإنّ الانخفاض دون مستوى 54.98/90 دولارًا تقريبًا سيعيد إشعال زخم الهبوط، مستهدفًا مستوى 50.00 دولارًا النفسي".

كانت أسعار النفط، قد استقرت على ارتفاع طفيف في إغلاق تداولات الخميس مع تقييم المستثمرين لاحتمالية فرض المزيد من العقوبات

الأمريكية على روسيا. وقال دينيس كيسلر، نائب الرئيس الأول للتداول في بنك بي او كيه فايننشال: "تحاول العقود الآجلة للنفط الخام الاستفادة من الحصار المفروض على صادرات النفط الفنزويلية، والذي إذا استمر، فمن المرجح أن يؤدي إلى توقف الإنتاج في المنطقة لعدم وجود وجهات للشحن إليها".

وذكرت مصادر، أن الولايات المتحدة تُعدّ جولة أخرى من العقوبات على قطاع الطاقة الروسي في حال عدم موافقة موسكو على اتفاق سلام مع أوكرانيا. وقال كيسلر: "إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق سلام بين روسيا وأوكرانيا، فقد تتصاعد الهجمات على روسيا، مما سيؤدي إلى تقليص الإمدادات بسرعة، وإذا أضفنا إلى ذلك الحصار المفروض على النفط الفنزويلي، فقد تكون أسعار النفط الخام أقل من قيمتها الحقيقية هنا".

وأشار محللو بنك آي إن جي في مذكرة إلى أن اتخاذ المزيد من الإجراءات التي تستهدف النفط الروسي قد يشكل خطراً أكبر على إمدادات السوق من إعلان ترامب يوم الثلاثاء بأن الولايات المتحدة ستفرض حصاراً على ناقلات النفط الخاضعة للعقوبات التي تدخل فنزويلا وتغادرها.

وذكروا أن هذه الإجراءات قد تشكل خطراً أكبر على الإمدادات في السوق من إعلان ترمب يوم الثلاثاء أن الولايات المتحدة ستفرض حصاراً على ناقلات النفط التي تدخل فنزويلا وتغادرها بموجب العقوبات. وفرضت بريطانيا عقوبات على 24 فرداً وكياناً في إطار نظام عقوباتها على روسيا، بما في ذلك شركتا النفط الروسيتان تاتنفت، وروسنفت، وفقاً لإشعار حكومي صدر يوم الخميس.

وقال بنك آي إن جي إن الحصار الفنزويلي قد يؤثر على 600 ألف برميل يومياً من صادرات النفط الفنزويلية، معظمها إلى الصين، لكن من المرجح استمرار 160 ألف برميل يومياً من الصادرات إلى الولايات المتحدة. وواصلت سفن شركة شيفرون الإبحار إلى الولايات المتحدة بموجب ترخيص سابق من الحكومة الأمريكية.